جدد تأكيده أن سورية ستشهد «انفراجات كبيرة» في قطاع الكهرباء والطاقة منتصف العام القادم

عرنوس خلال اجتماعه مع مسؤولي حلب: دراسة لتحييد ٦٠٠ ألف من أصل ٤ ملايين بطاقة إلكترونية عن الدعم

| حلب- خالد زتكلو

كشف رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن الحكومة تدرس تحييد ٦٠٠ ألف من أصل ٤ ملايين بطاقة إلكترونية عن الدعم لإيصاله إلى مستحقيه، وجدد تأكيده بأن قطاع الكهرباء والطاقة سيشهد «انفراجات كبيرة» في سورية منتصف العام القادم.

وبيّن عرنوس خلال الاجتماع الموسع، الذي عقده والوفد الوزاري المرافق له أمس، مع المعنيين في الجهات الحكومية بمحافظة حلب، لمناقشة واقع العمل في المدينة والريف، أن الحكومة تدرس بشكل دقيق «إيصال الدعم إلى مستحقيه، وهناك نحو ٦٠٠ ألف بطاقة إلكترونية سيتم تحييدها عن الدعم من أصل نحو ٤ ملايين بطاقة إلكترونية»، قبل أن يشير إلى أن الحكومة «تقدم الدعم بأشكال مختلفة لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة والمواد الأساسية، وسواها، من خلال إجراءات متواصلة».

وأكد مجدداً أن البلاد ستشهد «انفراجات كبيرة» في قطاع الكهرباء والطاقة منتصف العام القادم «عبر وضع المجموعتين الأولى والخامسة في المحطة الحرارية في الخدمة وتنفيذ عقد مع شركة إماراتية لإنتاج ٣٠٠ ميغا واط، بالإضافة إلى الربط الشبكي وخط الغاز مع الأردن ولبنان، والذي سيساهم بالحصول على ١٨ ميغا واط ساعية والانتهاء من ترددات الحماية، إلى جانب زيادة واردات الغاز وانعكاسها على متطلبات المواطنين من هذه المادة إضافة إلى مشاريع الطاقة البديلة».

وشدّد خلال رده على مداخلات أعضاء مجلس الشعب بحلب ومجلسي المحافظة والمدينة والفعاليات الرسمية بالمحافظة، وبحضور وزراء الإدارة المحلية والبيئة والموارد المائية والأشغال العامة والإسكان، على أن حلب تحظى باهتمام حكومي متواصل للنهوض بواقع الخدمات «إذ جرى تنفيذ أكثر من ٣٥٠٠ مشروع خدمي خلال السنوات الماضية في المدينة والريف والأحياء الشعبية، عوضاً عن المشاريع التي وضعت أمس (أول من أمس) في الخدمة والتي تزيد قيمتها الإجمالية عن ٢٠ مليار ليرة سورية في مجالات مهمة كالري والطرق والجسور والمشاريع الخدمية والاستثمارية، وستساهم في تحسين الواقع الزراعي والاقتصادي والخدمي في المحافظة».

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن المشاريع الخدمية من طرق وكهرباء واتصالات ومدارس «يتم تنفيذها وفق الأولويات والاحتياجات الحقيقية للسكان وضمن الإمكانات المالية المتاحة».

محافظ حلب حسين دياب لفت في مستهل الاجتماع إلى المشاريع الخدمية والتنموية في المجالات كافة وعودة أكثر من ١٨٦٠٠ منشأة صناعية وحرفية إلى الإنتاج منذ ٢٠١٧ «وهو ما يؤكد إصرار أهالي حلب على عودة المدينة للحياة والإنتاج»، ونوه بأن إدراج منظمة اليونسكو للقدود الحلبية على لائحة التراث الإنساني «يؤكد حضارة هذه المدينة وعراقتها».

من جهته، دعا أمين فرع حزب البعث أحمد منصور إلى وضع برنامج زمني «لإصدار المخطط التنظيمي لمدينة حلب والمحاسبة في حال التقصير نظراً لأهمية المخططات الاقتصادية والاجتماعية».

مداخلات الحضور تركزت حول تأمين مياه الشرب في عدد من مناطق الريف وضرورة تأمين التيار الكهربائي إلى الأحياء والمناطق المحررة وزيادة عدد باصات النقل الداخلي ورفد فوج إطفاء حلب بالكوادر والآليات اللازمة، عدا دعم مطار حلب الدولي بتفعيل خطي القاهرة وبغداد وزيادة مخصصات مازوت التدفئة وعدد الوحدات السكنية في المدينة الجامعية ومعالجة المشكلات المتعلقة بالضابطة الجمركية وتسهيل الحصول على إجازات الاستيراد وفتح سقف السحوبات من البنك المركزي مع الإسراع بإصدار تشريعات مناسبة للمناطق الصناعية المتضررة.

بعدها، اطلع رئيس الحكومة والوفد المرافق له على مشروع إيصال مياه نهر الفرات إلى نهر قويق في منطقة حندرات في طرف مدينة حلب الشمالي الشرقي، وذلك عن طريق محطة ضخ ٤ مترات مكعبة في تل حاصل بريف حلب الشرقي وعلى طول ١٨ كم إلى نقطة الالتقاء المسماة منشأة السقوط الشلالي، حيث يساهم إيصال المياه إلى نهر قويق بتخفيف تلوثه وتحسين الواقع البيئي في حلب مع زيادة المساحات الزراعية في جنوب حلب لاعتمادها على نهر قويق.

وكانت جهود المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي، نجحت في ٢١ تشرين الأول الماضي في تشغيل منشأة «السقوط الشلالي» تجريبياً، بعد أن أوقفت خلال فترة الحرب، بعد عمليات التأهيل والتجريب في مجموعة الضخ في منطقة تل حاصل بريف المحافظة الشرقي ومنشأة السقوط الشلالي، التي تبعد عن تل حاصل نحو ١٨ كيلو متراً.

أوميكرون يغذي مخاوف المستثمرين ..

انخفاض في سعر النفط والذهب يرتفع

| الوطن

تراجعت أسعار النفط أمس إذ غذى ازدياد الإصابات بالمتحور أوميكرون في أوروبا والولايات المتحدة مخاوف المستثمرين من أن يؤدي فرض قيود جديدة إلى انخفاض الطلب على الوقود. حيث بلغت نسبة التراجع أكثر من ٥ بالمئة.

وتراجع مزيج برنت في المعاملات الآجلة ١,٩٢ دولار أي ٢,٦ بالمئة إلى ٧١,٦٠ دولاراً للبرميل بحلول الساعة ٠٤:٣٦ بتوقيت غرينتش، بينما انخفض خام غرب تكساس الأميركي ٢,٠٩ دولار، أي ٣ بالمئة إلى ٦٨,٧٧ دولاراً للبرميل.

وعزا كلفين ووينغ محلل الأسواق لدى «سي إم سي ماركتس» الهبوط إلى المخاوف من القيود الوشيكة على النشاط الاقتصادي لاحتواء انتشار أوميكرون على مستوى العالم.

وتجاهل سعر النفط التقارير الإيجابية التي كشفت عنها شركة مودرنا والتي تشير إلى أن جرعتها المعززة من كوفيد-١٩ تزيد من مستويات الأجسام المضادة المعادلة ضد متغير أوميكرون «حوالي ٣٧ ضعفاً مقارنة بمستويات ما قبل التعزيز». اشتملت الدراسة على ٢٠ متلقياً، تم قياس مستويات الأجسام المضادة لديهم في اليوم ٢٩ بعد تلقي المعزز.

ناهيك عن أنه من المقرر أن تستمر المحادثات بشأن الاتفاق النووي الإيراني بعد عيد الميلاد، وفقاً لطهران. ما يفتح الباب أمام احتمال رفع العقوبات المفروضة على صادرات النفط الإيرانية قريباً. حيث كشف المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده، عن استئناف المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة (خطة العمل الشاملة المشتركة أو الاتفاق النووي الإيراني) بعد عطلة عيد الميلاد في أوروبا.

كما قالت إيران وروسيا في وقت سابق إن هناك تقدماً في الجولة الأخيرة من المحادثات. في حين أن المسؤولين الأمريكيين لا يتفقون مع الرأي. كما ذكرت طهران في وقت سابق أنها توصلت إلى «اتفاق جيد» مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي السياق انخفضت واردات الصين من النفط الخام من السعودية في تشرين الثاني بنسبة ١٣ بالمئة عنها قبل عام، وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك بالصين أمس أن تدفقات النفط السعودي إلى الصين بلغت ٧,٤ ملايين طن الشهر الماضي، وهو ما يعادل ١,٨ مليون برميل يوميا. بالمقارنة مع ١,٦٧ مليون برميل يومياً في تشرين الأول و٢,٠٦ مليون برميل يوميا في تشرين الثاني من العام الماضي.

وتتماشى زيادة الواردات على أساس شهري مع قرار منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، في إطار مجموعة أوبك+، في تموز زيادة الإنتاج ٤٠٠ ألف برميل يومياً كل شهر حتى نيسان ٢٠٢٢ على أقل تقدير.

وظلت واردات الصين في تشرين الثاني من روسيا، ثاني أكبر موردي النفط الخام لها، عند نفس مستواها تقريباً قبل شهر عند ٦,٧ ملايين طن، أو ١,٦٣ مليون برميل يومياً. وانخفضت واردات النفط الخام من البرازيل وأنغولا ٢٨ بالمئة و١٨ بالمئة على الترتيب مقارنة بالفترة نفسها قبل عام على الرغم من أن بائعين من غرب أفريقيا والأميركيتين يسعون للحصول على حصص أكبر في سوق آسيا.

وقال متعاملون إن المشترين الصينيين ليس من السهل إغراؤهم بأسعار نفط أقل من تلك المناطق، إذ تخصص لشركات التكرير المستقلة حصص استيراد أقل هذا العام ولدى الشركات التابعة للدولة إمدادات جيدة بالفعل.

وزادت شحنات تشرين الثاني من الإمارات والكويت بنسبة ٧١ بالمئة و٣١ بالمئة على الترتيب عن مستواها قبل عام.ولا تزال البيانات الرسمية لا تسجل أي واردات من إيران أو فنزويلا منذ بداية العام الجاري.

من ناحية أخرى، زادت شركات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع حفارات النفط والغاز الطبيعي للأسبوع الثاني على التوالي.

معادن ثمينة

تراجع سعر الذهب أمس حيث يبدو أن المخاوف المحيطة بمتغير فيروس كورونا أوميكرون أثرت في معنويات السوق. في هذا الإطار.

وعلى صعيد التداولات، انخفض سعر الذهب بنسبة ٠,٦ بالمئة ليتداول مقابل ١,٧٩٤دولاراً للأونصة. وذلك في تمام الساعة ٧:٠٠ مساءً صباحاً بتوقيت غرينتش. بينما تراجعت الفضة بنسبة ٠,١ بالمئة لتتداول عند ٢٢,٢٩ دولاراً. في نفس الوقت هبط البلاتين بنسبة ٠,٥٧ بالمئة إلى ٩٦٤,٣٠ دولاراً للأونصة. كما هبط البلاديوم بنسبة ٢,٥٣ بالمئة إلى ١,٧٣٤,٦٥ دولاراً للأوقية. وذلك في الساعة ٧:٠٠ مساءً بتوقيت غرينتش.

وزير الزراعة أمام أساتذة الاقتصاد: إن لم تمطر فنحن مقبولون على عجز زراعي

| هناء غانم

لم يخف وزير الزراعة محمد حسان قطنا وجود مشكلة في القطاع الزراعي، خلال الندوة التي قدمها في كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة دمشق، بعنوان إستراتيجية الإدارة القطاعية لتحقيق الكفاءة واستدامة الزراعة للعام ٢٠٢١-٢٠٣٠، في إجابته على أساتذة الاقتصاد في الجامعة المتسائلين عن العديد من القضايا التي تتمحور حول تراجع القطاع الزراعي وتأزم مشكلة الدعم الزراعي واعتبارها أكبر من مشكلة دعم السلع الغذائية، مطالبين بدعم الفلاح وإيجاد حلول لمشكلة التصدير ومدخلات الإنتاج التي ارتفعت أسعارها والأهم من ذلك ما تعرض له الفلاح من قبل المعنيين في الحمضيات والمفاجئ أنها طالبت باستلام الكميات بسعر ٤٠٠ ليرة للكغ علماً أن تكاليفه على الفلاح تصل إلى نحو ١٠٠٠ ليرة سورية.

ومن ناحية أخرى تطرق الاقتصاديون في مداخلاتهم إلى وجود تناقض واضح في كل قوانين الاقتصاد وأنه لا توجد سياسة زراعية وأن العاملين في القطاع الزراعي هم إداريون وليسوا زراعيين والأهم أن ما يدخل إلى جيب الفلاح لا يتجاوز ٢٠ بالمئة لوجود خلل بالحلقة التجارية ولابد من تدخل الجهات الوصائية لوضع خريطة زراعية اقتصادية، مؤكدين أن الحكومات المتعاقبة حتى تاريخه لم تستطع أن تضع حداً لهذا الموضوع وما نريده هو شركات مساهمة حكومية.

ولفتوا إلى وجود خطر يهدد الأراضي الزراعية التي تحولت إلى عقارات وهو الأمر الذي يتطلب الإسراع بإصدار تشريع في هذا الخصوص وتحريم تحويل الأراضي الزراعية إلى عقارية حتى لا نصل إلى مرحلة العجز الزراعي.

الوزير قطنا أكد أن هناك مشكلات يعاني منها القطاع الزراعي وأن التغير المناخي وعدم وجود الأمطار يعتبر أحد هذه الأسباب، مشيراً إلى وجود تعاون بالتخطيط ولا يوجد تعاون بالتنفيذ وأن الخلل ليس بالخطط الزراعية بل بعدم توافر المواد الكافية للزراعة.

الوزير عاد وقال إنه منذ سنوات ونحن نعاني من الجفاف وقلة الأمطار وتم استخدام كل المخزون وفي حال بقي الحال على ما هو عليه نحن مقبلون على عجز زراعي في العام ٢٠٣٠.

وأضاف إن الوزارة لديها رؤية مستقبلية جديدة تعتبر الإطار والموجّه للقطاع الزراعي خلال المرحلة القادمة، وتنبثق عنها الأولويات والسياسات الكلية والخطط والمشاريع الزراعية.

وبناء عليه هناك العديد من البرامج التي تساهم في الوصول إلى اقتصاد زراعي تنموي تنافسي يساهم تنموياً في تحقيق القفزة التنموية من خلال الانتقال بالعمل وفق الممكن إلى العمل بأقصى الطاقات، وتنافسياً بحيث يحقق أعلى أداء لسلاسل القيمة للمنتجات الزراعية ويعظم القيم المضافة.

وتابع قائلاً: والأهم حسب الرؤية أن تستخدم الموارد بكفاءة لتحقق أعلى مردود من عوامل الإنتاج، ولتحقيق الأمن الغذائي لا بد من توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية وتأمين مدخلات الصناعات الغذائية والتحويلية. وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المهمة ذات الأثر المباشر على حياة السكان، بما يساهم في التنمية المستدامة حيث يضمن استدامة الموارد ويراعي البيئة وفرص العمل، ويعزز التنوع الاقتصادي، ويساهم في تحسين مصادر الدخل وخفض الفقر الريفي، ويساهم في توفير مقومات ومستلزمات القطاعات.

ولفت الوزير إلى أنه تم وضع برنامج إعادة هيكلة وتوجيه الدعم الزراعي لتطوير هيكلية الدعم وذلك بحصر جميع أشكال الدعم بصندوق الدعم الزراعي. وتوفير هيكل مرن من المنتجات المستهدفة بالدعم تتجدد سنوياً حسب التصنيف الجديد للمحاصيل الإستراتيجية، وتحويل كل أشكال الدعم إلى دعم أسعار المنتج النهائي.

وأشار إلى أنه يتم العمل على تحسين آليات إيصال الدعم للمستحقين، وتعزيز الاستفادة من نظم المعلومات، وذلك بزيادة الاعتماد على نظم المعلومات والأتمتة، وبناء نظام معلومات الدعم الزراعي، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج وبأن تتم مراقبتها فقط في إطار قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك، وتوفير قروض ميسرة للمنتجين لتمكينهم من تحمل تكاليف مستلزمات الإنتاج، مع التشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بسداد القروض وتسليم المحاصيل المدعومة الواجب تسليمها.

وأشار الوزير إلى أنه تم وضع برنامج تحسين سياسات التسعير الزراعي من خلال تطوير آليات تصميم وتنفيذ دراسات التكاليف وتحديد الأسعار بحيث يتم تطوير المعايير النمطية لإعداد تكاليف المنتجات الزراعية في جميع مراحل سلاسل التصنيع والتسويق بدءاً من باب المزرعة حتى وصول السلعة للمستهلك النهائي بشكلها الطازج أو المصنع.. والأهم تصميم بروتوكول لتسعير المنتجات الزراعية وفق الأسعار الحقيقية للمدخلات، إضافة إلى تقدير هامش الربح المستحق من خلال أخذ الفرص البديلة للاستثمار في الزراعات الأخرى بعين الاعتبار، أو المقارنة بالسعر العالمي، على أن يكون التسعير حسب الجودة. وربط بين سياسات الدعم وسياسات التسعير، مضيفاً: وكذلك لابد أن يتم العمل على تفعيل أدوات الرقابة على الأسعار نحو توجيه الإنتاج وحمايته من خلال دراسات التسعير للمنتجات ولمستلزمات الإنتاج الزراعي، والتسعير ضمن ضوابط تضمن حصول المنتجين على هوامش ربح مضمونة لتمكينهم من الاستمرار بالاستثمار الزراعي.

وأشار الوزير إلى وجود برنامج لإعادة هيكلة التسويق الزراعي والبداية بتحسين جودة ومواصفات المنتجات الزراعية وإدارة وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً، إضافة إلى تطوير إستراتيجية لبحوث التسويق المحلي والدولي. والأهم تفعيل الزراعة التعاقدية وإعداد قانون خاص بذلك، وحسب الوزير لابد أن يتزامن ذلك مع تنظيم أسواق الجملة.

ومن البرامج التي يتم العمل عليها وفقاً للوزير برنامج تطوير الإحصاءات الزراعية وبرنامج تطوير التقنيات الزراعية بحيث يتم العمل على إحداث مراكز للآليات الزراعية تتبع للقطاع الخاص لتعمل على توفير الآليات اللازمة وذلك عن طريق تخصيص أراضي أملاك الدولة اللازمة لإقامة المراكز، وتوفير قاعدة البيانات العلمية والفنية وخرائط استعمالات الأراضي لتوريد الآليات وفق طبيعة التربة والمناخ والدورات الزراعية في المناطق المستهدفة، مع وضع نظام لتأجير الآليات للفلاحين وربط مراكز الآليات الزراعية بشبكة عمل، وتعزيز دور مراكز الآليات الزراعية بربطها ببرامج الدعم الحكومي، والأهم تأسيس علاقة مشتركة مع البحوث العلمية الزراعية لتطوير العمليات الزراعية والممارسات الملائمة لمواجهة التغيرات المناخية.

ومن البرامج أيضاً إعادة توصيف المحاصيل الإستراتيجية المكانية ووضع معايير جديدة لتصنيف المحاصيل الإستراتيجية على مستوى كل محافظة وليس على مستوى المحصول.

فروج وكيلو شرحات لكل مواطن

مدير السورية للتجارة بدمشق لـ«الوطن»: ٢٥ صالة تبيع الفروج في دمشق

| رامز محفوظ

أكد مدير المؤسسة السورية للتجارة وسيم معطي في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة توزع الفروج فقط للصالات التي فيها برادات في دمشق، مبيناً أن عدد الصالات التي يوزع عليها الفروج في دمشق ٢٥ صالة من أصل ١٤٦ صالة في العاصمة وهذه الصالات تم توزيعها بناء على دراسة لتغطي قطاعات المنطقة كافة.

وبين معطي أنه باعتبار أن هناك أزمة للفروج حالياً وارتفاعاً كبيراً بسعره في الأسواق تتم محاولة ضخ كميات زائدة من الفروج في الصالات، مشيراً إلى أن هناك إقبالاً كبيراً حالياً من المواطنين على شراء الفروج وقطع الفروج من الصالات نتيجة انخفاض سعر الفروج ولأن أغلب مربي الفروج ينوون التوقف عن العمل.

وعن حصة المواطن يومياً من الفروج أوضح معطي بأنه أعطى تعليمات للصالات ببيع فروج واحد فقط يومياً لكل مواطن وكيلو واحد فقط من الشرحات كي لا يصبح هناك متاجرة وبيع لمحلات الشاورما. ونوه بأن الكميات التي يتم ضخها للصالات من الفروج يومياً من المؤكد لا تكفي حاجة السوق بالكامل وقال: نتدخل من خلال بيع الفروج من أجل كسر السعر.

وأشار إلى أن سعر الفروج في صالات السورية للتجارة أرخص من سعر الفروج في السوق، وسعر الفروج في الصالات بـ٧٥٠٠ ليرة للكيلو، موضحاً بأنه يتراوح الوزن بين ١,٥ كيلو و١,٨ كيلو، لافتاً إلى أن الفروج في الصالات من النوع البلدي ومن إنتاج المداجن السورية.

وأكد أن هناك ضغوطات كبيرة مورست من أجل رفع سعر الفروج وقال: حتماً لن نقوم برفع السعر، وأوضح بأن كيلو الشرحات في صالاتنا بـ١١٥٠٠ ليرة.

وأضاف: إننا سنحاول الاستمرار ببيع الفروج في صالاتنا والحفاظ على السعر الحالي خلال الفترة القادمة ما دمنا نستطيع استجرار كميات منه من بعض المربين الذين تعاونوا مع المؤسسة خلال الفترة الحالية، لافتاً إلى وجود كميات من الفروج كانت مخزنة مسبقاً من أجل التدخل عند اللزوم.

وبيّن بأن هناك ٧ صالات موزعة على امتداد المساحة الجغرافية لدمشق تبيع اللحم الأبيض والأحمر بشكل مباشر للمواطنين. لافتاً إلى أن اللحوم الحمراء موجودة بشكل دائم بهذه الصالات ويباع سعر كيلو هبرة الغنم البلدي خالي الدهن في الصالات حالياً بـ٢٥ ألفاً وكيلو العجل بـ١٨٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن الفرع يقوم حالياً بتزويد محافظات ريف دمشق والسويداء بالفروج.

وبالنسبة للخضار والفواكه قال: إننا نتدخل حالياً بالنسبة للبطاطا ونبيع سعر الكيلو في صالاتنا للمواطن بـ١٤٠٠ ليرة، علماً أنه نتيجة لتغيرات الطقس ارتفع سعر كيلو البطاطا اليوم في سوق الهال، لافتاً إلى وجود ٢٥ صالة في دمشق مخصصة لبيع الخضار والفواكه.

لا يجوز دخول الجمارك بين الحارات

أبو الهدى اللحام: لم نرافق الجمارك وتصرفهم غير مفهوم

| الوطن

وصف رئيس غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام ما حدث في قبل الجمارك بالأمر غير المفهوم، معتبراً أن دخول عناصر الجمارك إلى المنطقة التي تبيع الألبسة المستعملة والتي تعادل مساحة سوق الحميدية حالة تحتاج إلى إعادة النظر.

اللحام أشار إلى أنه ليست جميع الألبسة الموجودة في هذه المنطقة تهريباً، وأنه لا تتجاوز نسبة الألبسة المهربة فيها ١٠ بالمئة والباقي هي منتجات محلية مستعملة تباع حالياً بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

ولفت إلى أن هذا الإجراء جاء مفاجئاً لأصحاب المحال علماً أنهم يمارسون هذا العمل منذ أكثر من خمس سنوات، موضحاً أن هذه المحال تبيع بنصف القيمة كمساعدة للفقراء في ظل الغلاء.

وأشار اللحام إلى أن الحكومة تتابع موضوع الغلاء وكل مواطن له الحق بشراء مستلزماته وفق حالته المادية وهذا البضائع كانت مخصصة للفقراء.

أما الادعاء بأن هذه البضائع تحتوي ألبسة جديدة، فأوضح أن هذا بحد ذاته مسؤولية الجمارك في وصول البضائع إليهم، مشيراً إلى أن أصحاب المحال معظمهم وضعهم المادي سيء ولايجوز دخول الجمارك بين الحارات والشوارع، مؤكداً أن هذا الإجراء جم بغياب أعضاء غرف التجارة علماً أن الموضوع كان يجب أن يعالج بآلية مختلفة وبوجود أعضاء من غرف التجارة وتوجيه إنذار للأصحاب المحال وإيجاد حل آخر غير حجز البضائع التي أصبح اليوم من الصعب تفريقها علماً أن معظمها عبارة عن «تمشاية حال».

وقال اللحام: إننا كغرفة تجارة مستعدين لتقديم جميع الخدمات لأصحاب هذه الورش والمحال وإيجاد حل لها، مشيراً إلى أن ليس كل عمليات الاستيراد صحيحة ١٠٠ بالمئة وإلى أن الجمارك تقوم بمتابعة الموضوع لاسيما المخالفين، وقال: سوف نعمل ما في وسعنا بالتعاون مع الجهات الوصائية لوضع الحلول التي تخفف القلق عن أصحاب المحال التي تم حجز بضائعها.

وكانت «الوطن» قد نشرت تقريراً مصوراً عرضت فيه شكاوى أصحاب محال البالة، حول سلوك عناصر الجمارك الذين قاموا بحملة مصادرات لموجودات محالهم يوم الثلاثاء الماضي.

كما نشرت مديرية الجمارك عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك توضيحاً حول الموضوع، وفيما يلي جزءاً منه: تقوم بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على مختلف أنواعها بنشر معلومات متسرعة عن أداء المؤسسات الوطنية لا تتوافر فيها شروط المهنية والموضوعية والوطنية تلك الشروط التي لا تجهلها ولا يجب عليها أن تتجاهلها نظراً لما ينطوي عليه هذا النشر من معلومات ناقصة وخاطئة تستفز الرأي العام وتسيء إلى أداء هذه المؤسسات بهدف جذب مزيد من القراء واللايكات على حساب المصلحة الوطنية.

وتقوم مديرية الجمارك العامة بعملها وفق ما هو محدد في قانون الجمارك رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦.